المستويات اللسانية لدى الدكتور مكي درار من خلال كتابه الموسوم بـ: "هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية"

أ.مليايي محمد*

الملخص:

اللغة ظاهرة اجتماعية معقدة إلى حدّ كبير، الأمر الذي حمل الدارسين العرب على تقسيمها إلى مستويات متعددة بغية دراستها وبحثها، إذ يتعذر عليهم دراستها دفعة واحدة، وفي هذا المقال سنحاول أن نحاور واحدا من الوجوه البارزة التي تناولت القضايا اللسانية بالدرس والتحليل والنقد والتدقيق، مستمدا شروط وجودها من الإرث اللغوي العربي القديم والمرجعية النظري اللسانية المعاصرة، إذ زاوج بين الأصالة والمعاصرة، وهذا هو الذي دفعني لمساءلة الدكتور مكي درار من خلال بعض مؤلفاته التي سلطت الضوء على قضية أحسبها مهمة في مجال الدراسات اللغوية.

Résumé

La langue est un phénomène social très complexe qui a amené les chercheurs arabes à la diviser en plusieurs niveaux afin de l'étudier , car ils ne peuvent pas l'étudier immédiatement. Dans cet article, nous essaierons de discuter de l'un des chercheurs qui a posé des questions linguistiques très profondes concernant l'étude, l'analyse, et critique. Son existence, héritée de l'héritage linguistique arabe et de la référence théorique à la linguistique contemporaine, alliant originalité et modernité, m'a incité à convaincre le Dr. Mekki Derrar, à travers certains de ses livres, de mettre en lumière la question que j'estime importante dans le domaine des études linguistiques.

الكلمات المفتاحية

المستويات- اللغة- الجهود- الإسهامات- النقد- التحليل

* أ.مليايي محمد، كلية الأدب والفنون، جامعة وهران 1.

أخذ الحديث عن إسهامات الباحثين الجزائريين حيزا واسعا في الساحة اللغوية والأدبية والنقدية، على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم، وظهور اللسانيات الحديثة أفرز مناخا علميا منمازا في دراسة اللغة ومحاولة سبر أغوارها وكشف أسرارها الأمر الذي جعل كثيرا من الباحثين يحدبون إلى تدارسها بوصفها نظاما لسانيا.

وفي هذه المقالة سنحاول أن نحاور واحدا من الوجوه البارزة التي تناولت القضايا اللسانية بالدرس والتحليل والنقد والتدقيق، واغترف من قديمها وحديثها، وزاوج بين الأصالة والمعاصرة، وهذا هو الذي دفعني لمساءلة الدكتور مكي درار من خلال بعض مؤلفاته التي سلطت الضوء على قضية أحسبها مهمة في مجال الدراسات اللغوية.

ووسمت هذه المقالة بـ: المستويات اللسانية لدى الدكتور مكي درار من خلال كتابه الموسوم بـ: "هندسة المستويات اللسانية من المصادر العربية" وهي مساهمة متواضعة للوقوف على جهود أستاذنا الفاضل الدكتور مكي درار اللسانية الذي غرفنا من علمه الغزير ومن مائدة أدبه وأخلاقه وفضله تزودنا فلا أجد له غير قول الشاعر القائل:

ولا عيبَ في معروفهم غير أنّه يُبيّنُ عجزَ الشّاكرين عن الشّكر

إن أستاذنا الفاضل والقدير الأستاذ الدكتور مكي درار أهدى لي الكتاب موضوع المقالة الصادر سنة 2014 في طبعته الثانية المنقحة والمعدلة، والحقيقة موضوع الكتاب مهم جدا كونه يتناول قضايا بالغة الأهمية والمرتبطة أساسا بمستويات اللسان، وقد عرف هذا الموضوع التباسا كبيرا عند الدارسين، الأمر الذي جعل الخوض فيه يحتاج إلى جهد كبير من عالم خبير لما في الحدود والتعريفات من الصعوبات، لافتقارها إلى معرفة الماهيات المختلفة.

وقد تنبه الباحث مكي درار إلى أهمية الموضوع ودقته وراح يوجه عنايته وجهده وخبرته إليه، وقد ظهر ذلك جليا في متن الكتاب أين يشد انتباه الدارس تلك التبيهات والتوضيحات المدعمة بأمثلة واضحة والتي تستمد مشرعيتها العلمية من المصادر العربية المختلفة، الأمر الذي يدل على الجهد الضخم الذي بذله صاحب الكتاب في تتبع الموضوع واستخراج مباحثه من مظانها، ولم شتاته من مختلف المصادر والمراجع بغية إعطاء الموضوع ما يستحقه من الطاقة الفكرية والقوة العقلية والمكنة الذهنية المتعمقة، وهذا يدل على ما يتمتع به أستاذنا من رصيد علمي وعقلية منطقية جدلية مكنته من الغوص في دقائق الأصول واقتناص حقائق المستويات حتى صارت ميسرة عنده قريبة من الفهم

اللغة ظاهرة اجتماعية معقدة إلى حد كبير، الأمر الذي حمل الدارسين العرب على تقسيمها إلى مستويات متعددة بغية دراستها وبحثها، إذ يتعذر عليهم دراستها دفعة واحدة، وهذه المستويات هناك شبه اتفاق عليها وهي:

1- المستوى الصوتي: ينهض هذا المستوى على علمين بارزين، وهما

أ- الفونتيك (Phonétique): وتهتمّ بالجانب الصوتيّ المحض، من حيث مخارج الحروف وصفاتها.

ب- الفونولوجيا (Phonologie): وتهتمّ بتأثّر الأصوات ببعضها البعض، وما يطرأ عليها من تغييرات.

2- المستوى الصرفيّ: (Morphologie) ويهتمّ بأبنية الكلمات، وتصريف الكلمات القابلة للتصريف، والتغيّرات الصرفيّة الطارئة عليها.

3- المستوى التركيبيّ : (Syntaxe) ويتعلّق بأبنية التراكيب والجمل، وائتلاف الكلمات فيما بينها.

4- المستوى الدلاليّ: (Semantique) ويتعلّق بالوحدات المعجميّة، والمعاني الملابسة لها على النحو الذي تظهر فيه في القاموس، دون الاهتمام بالمعاني المركّبة أو الدلالات التي يفرزها السياق، والمتعلّقة بالحقيقة والمجاز والتشبيه والبيان وغيرها.

هذه المستويات متّفق عليها، ولا اختلاف بشأنها، وذلك في معظم المدارس المعروفة. وقد لا يحدث اختلاف إلّا في مسألة الفصل بين المستويين المعجميّ والدلاليّ أو الدمج بينهما. ووفق هذه المستويات يتمّ التعامل مع اللغة، وتوصيفها، وتحليلها، وتفسيرها.

تستمد الدراسة التي قدمها الأستاذ مكي درار مشروعيتها العلمية من مرجعيتين اثنتين: مرجعية لغوية تراثية ومرجعية نظرية لسانية معاصرة، وهي في الحقيقة مبادرة لها أهميتها كونها تسعى إلى المزاوجة بين المرجعيتين واستثمار ما يمكن الإفادة منه الأمر الذي اقتضى من صاحب الكتاب التصدي لمناقشة المستويات اللسانية عبر مشارب متعددة ومعارف متشعبة وكانت البداية قراءة في مفهوم المفردات التي تشكل عنوان الكتاب، وهي: هندسة -المستوى - اللسانيات ووجه عنايته إلى مساءلة كل المفاهيم التي ينهض عليها كل مستوى من المستويات اللسانية، لينتقل بعد هذا إلى الكشف عن سر هذا التقسيم الرباعي للمستويات أو الخماسي (الصوتي -الصرفي -النحوي -الدلالي -المعجمي) وكان يجتهد في البحث عن التكامل والانسجام بين هذه المستويات التراتبية.

وهنا أشار أن الدارسين لم يتحدثوا عن المفهوم وإنما عن أقسامه وأنواعه وعن شبه المتفق عليه عندهم، ذلك أن عدد المستويات اللسانية أربعة، ولكنهم اختلفوا في توزيع وظائفها ومن المتفق عليه أيضا التقاء أرائهم حول المستوى الأول ثم افتراقهم في ما فوقه، إما بالتوصيف، أو بالتوظيف، أو بهما، وإليكم بيان ذلك:

1- انطلق الباحثون العرب المحدثون من الوحدة الصوتية القاعدية (المقطع)، وسموها المستوى الأول (المستوى الصوتي) ومن ثمة، اعتبروا المقطع -في غموض -هو المستوى الأول.
2- وسموا ما فوقه مما تآلف من المفردات المستوى الثاني (التصريفي/الصرفي).
3- وسموا ما تآلف مما فوق المفردات المستوى الثالث (المستوى التركيبي).
4- ثم جمعوا كل ما زاد عن الجملة ووزعوه على موضوعات متنوعة وسموه المستوى الرابع (مستوى الدلالة أو المعجمية أو المعاجم، أو الأساليب).

وكانت هذه المستويات اللسانية عند علمائنا المحدثين على ما وصفوا وألفوا ولم يوظفوا.

يقول مكي درار: " لئن انطلق غيرنا في تحديد المستويات من توزيع الموضوعات، فقد انطلقنا نحن في التقسيمات اللسانية وتنظيمها من نظرة حسابية علمية، راعينا فيها مبدأ التجميع والترتيب والحساب."[1] وجاء على النحو التالي:

1- عندما يلتقي صائت (أي حركة من الحركات) مع صامت (أي حرف من الحروف) في مثل: (ق) يتكون منهما كمية صوتية تسمى مقطع وهو المستوى الأول الأساسي في كل تشكيل لغوي، ومحتواه إيحائي ويسمى المستوى الأول اللساني الصوتي.

2- عندما يلتقي أي مقطع مثل (ق) مع مقطع آخر ساكن أو متحرك في مثل (م) يتكون منهما وحدة لغوية مثل : (قم) وتسمى مفردة، ومنهما يتشكل المستوى الثاني ويسمى الإفرادي ويحتوي على معنى.

3- عندما تلتقي مفردة مع أختها في مثل: (قام محمد) تتشكل منهما جملة وتسمى المستوى الثالث (التركيبي) ومحتواه دلالي.

4- عندما تلتقي جملة مثل: (سافر محمد) مع جملة أخرى مثل: (الجو بارد ماطر) وهذا هو المستوى الرابع اللساني الأسلوبي ويحتوي على فكرة.

ويخلص مما سبق إلى أن المستويات اللسانية تنظيمات علمية حسابية، قائمة عل انضمام عنصر لغوي إلى ما فوقه في التشكيلة الصوتية. وذلك كوضع حجر على ما فوقه في عملية البناء تماما.

من التقاء عنصرين ببعضهما يتشكل مستوى لساني وحينها تبدأ عملية التركيب اللغوي، وبانفصال عنصر أساسي عن غيره، تبدأ عملية التحليل، وقدم لنا جدولا يوضح فيه المستويات الأربعة مرتبة بحسب اجتماع العناصر وانتظامها من أصغر عنصر إلى أوسع تشكيل وهو كالآتي:

مكونات المستويات اللغوية

عناصر التشكيل	التشكيل الجديد	المستوى	المحتوى	الترتيب
صائت + صامت	= مقطع	الصوتي	إيحاء	01
مقطع + مقطع	= مفردة	الإفرادي	معنى	02
مفردة + مفردة	= جملة	التركيبي	دلالة	03
جملة + جملة	= فقرة	الأسلوبي	فكرة	04

ويطرح مكي درار ثلاث مفردات شبه مترادفات مكرورة على ألسنة اللسانيين العرب المحدثين (المجال – الموضوع –الحقل) ويعني من خلالها أن لكل مستوى مجالات، فالمستوى الصوتي له أربعة مجالات هي:

أ-الموقعية (المخرج).

ب-الكمية (الصفة).

ج-الزمن (المدود).

د-الطاقة (التفخيم والترقيق).

فهذه أربعة مجالات، ودونها موضوعات.

المستوى الصرفي ومجالاته أربعة، وهي:

أ- الصيغة الحدثية

ب- الصيغة الذاتية

ج-الصيغة الوصفية

د-الصيغة الأداتية

المستوى التركيبي ومجالاته أربعة، وهي:

أ-جملة اسمية

ب-جملة فعلية

ج- جملة ظرفية

د- حرفية

مستوى الأساليب ومجالاته أربعة، وهي:

أ- الفصاحة

ب-الجهارة

ج- البراعة

د- البلاغة

الخلاصة هي أن لكل مستوى أربعة مجالات، وبضرب أربعة في أربعة يصير العدد ستة عشر مجالا، والكل رباعي التشكيل والتحليل

الجملة التي تتكون من وظيفتين نحويتين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وهاتان الوظيفتان النحويتان تقوم بهما وحدات صرفية، أي كلمات. وهذه الكلمات والارتباطات الصرفية القائمة بينها تمثل البنية الصرفية، وعليه فالجملة إذا كيان لغوي مزدوج البنية، ولذا فإنه من الضروري أن نميز في التحليل اللغوي بين البنية النحوية للجملة وبين بنيتها الصرفية، فلو أخذنا على سبيل المثال جملة مثل: " محمدٌ رجلٌ أمينٌ " وحللناها لوجدنا أنها تتكون من جزأين هما: المسند إليه، أي المبتدأ (محمد)، والمسند أي الخبر (رجل أمين) وهذان الجزآن ما هما إلا وظيفتان نحويتان تؤديهما البنية الصرفية التي تجسدها الوحدات الصرفية: (محمد) و(رجل) و(أمين)، أي أن هاتين الوظيفتين النحويتين تؤديهما، وتقوم بهما ثلاث وحدات صرفية، وبهذا يتضح لنا أن البنية النحوية للجملة تختلف عن بنيتها الصرفية ليس في النوع فقط، بل في الارتباطات القائمة بين أجزاء كل واحدة

منهما، وفي الكم أيضا، فالبنية النحوية في الجملة السابقة كما بينا تتكون من وحدتين أو جزأين، في حين تتكون البنية الصرفية لنفس الجملة من ثلاث وحدات.

وترتبط الوحدات الصرفية فيما بينها بعلاقات صرفية تفرضها خصائص مركبات أقسام الكلام، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بمركبات أجزاء الجملة: مسند إليه/ مسند.

وأبرز هذه العلاقات أو الارتباطات الصرفية القائمة بين وحدات البنية الصرفية للجملة هي: المطابقة (في العدد والجنس والإعراب). والمطابقة في حقيقة أمرها ما هي إلا مماثلة الكلمة التابعة نحويا للكلمة المسيطرة نحويا (1)[2]، من ناحية صرفية. وعليه، فإن الوحدة الصرفية (رجل) في جملتنا: (محمد رجل أمين) وهي الوحدة التابعة نحويا، جاءت مفردة، ومذكرة، ومرفوعة على سبيل المماثلة الصرفية للوحدة المسيطرة نحويا وهي (محمد)، كما أن الوحدة الصرفية (أمين) وهي الوحدة التابعة نحويا، جاءت كذلك مفردة، مذكرة مرفوعة من أجل تحقيق المماثلة الصرفية للكلمة المسيطرة نحويا (رجل) ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

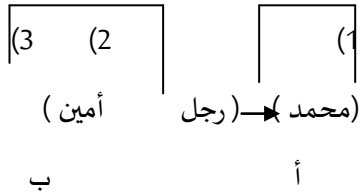

(وتشير الأرقام (1، 2، 3) إلى الوحدات الصرفية التي تتكون منها الجملة أما الحرفان (أ، ب) فيشيران إلى الوحدات النحوية التي تتكون منها الجملة).

ومما ينبغي تأكيده هنا أنه لا علاقة للمطابقة، أي المماثلة الصرفية بالوظائف النحوية: مبتدأ/ خبر، أو مسند إليه ومسند. وبهذا يتبين لنا أنْ الارتباطات الصرفية بين الكلمات والارتباطات النحوية بين أجزاء الجملة نوعان مختلفان من الارتباطات، ومن ثم فإن الكلام على وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ غير صحيح وغير مقبول من حيث المبدأ (2).[3]

وقد درجت القواعد التقليدية على الخلط، وعدم التمييز بين البنية النحوية للجملة، وبين بنيتها الصرفية، ونجم عن ذلك أنها أخذت تنظر إلى الارتباطات الصرفية على أنها ارتباطات نحوية، أي نظرت إليهما على أنهما شيء واحد، ومن هنا كانت القاعدة النحوية التقليدية بوجوب مطابقة المبتدأ للخبر. قال ابن كمال باشا (3)[4]: " وحكم الخبر أن يطابق المبتدأ إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا..." وقد أدى هذا الخلط بين العلاقات النحوية والعلاقات الصرفية إلى نتائج وأحكام وتعليلات غير مقنعة وغير مقبولة.

ولعل أبرز نتائج هذا الخلط هو إثبات نوع غريب من المبتدأ. هو ما اصطلح على تسميته بـ: الوصفي الرافع لمكتفى به نحو:

أناجحٌ الطالبان؟

حيث ذهب النحاة إلى إعراب الوصف "ناجح" "مبتدأ"، و"الطالبان " فاعلا سد مسد الخبر، ولم يعربوا الوصف المتقدم خبرا، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا بسبب عدم المطابقة في العدد بين هذين الركنين، قال ابن الناظم (4)[5]: " فإن قلت: فلم لم يجعل الوصف في مثل هذا المثال خبرا مقدما وما بعده مبتدأ؟ قلت: لعدم المطابقة ". وعليه، فالمطابقة، وهي علاقة صرفية اتخذت دليلا على عدم الخبرية، وهي وظيفة نحوية، وهذا يعني تحكيم البنية الصرفية

للجملة في بنيتها النحوية، وتوقف الوظيفة النحوية على العلاقات الصرفية وهذا خلط واضح بين مستويين مختلفين.

وفي الحقيقة إن إعراب الوصف: في مثل جملتنا السابقة مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر يجعلنا أمام جملة عجيبة، وتركيب غريب، فالوصف بوصفه مبتدأ ينبغي أن يكون اسما، وأن يكون مسندًا إليه. والمرفوع بعده أي الفاعل، مسند إليه هو الآخر. وعليه، فنحن أمام جملة تتكون من رأسين إن جاز هذا التعبير، لا جذع لها ولا أطراف. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء المبتدأ نكرة، والذي سد مسد الخبر معرفة. ومن ناحية ثالثة، فالوصف بحكم إعرابه مبتدأ ينبغي أن يكون مخبرا عنه، أي مسنداً إليه، ولكن الوصف في الحقيقة هو محط الفائدة، ومحط الفائدة هو الخبر، فالوصف على هذا مبتدأ وخبر في نفس الوقت، مبتدأ في اللفظ والإعراب، وخبر في المعنى فلا هو مبتدأ خالص، ولا هو خبر خالص. ثم إن الوصف عمل في المرفوع بعده عمل الفعل في الفاعل، فهو فعل في العمل. واسم في الوظيفة. وحتى يكون هذا الإعراب منسجما مع القواعد النحوية اضطر النحويون إلى اعتبار الوصف ذا طبيعة مزدوجة: فهو اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى والعمل. قال ابن يعيش (5)[6]: " واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان؟ إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام، لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: " أقائم" مبتدأ، و" الزيدان " مرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر".

وإعراب المرفوع بعد الوصف " فاعلا " جعل المبتدأ لا خبر له، ومن هنا كان المبتدأ عندهم على نوعين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا يحتاج إلى خبر. وهو الوصف الرافع لمكتفى به. وإنما لم يكن له خبر، لأنه في حد ذاته الخبر. والخبر إنما يخبر به لا عنه فهو مبتدأ مخبر به كالإخبار بالفعل (6)[7]. مبتدأ مسند إلى ما بعده، إسناد الفعل إلى الفاعل (7)[8]. وقد وضح ابن مالك سبب استغناء هذا الوصف عن الخبر فقال (8)[9]: " إن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل: لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر:" أيضرب الزيدان"، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته، لأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه".

ولأن الوصف ليس فعلا خالصا، وإنما هو فعل في المعنى فقد اشترط جمهور النحاة البصريين اعتماده على ما يعزز فيه جانب الفعلية، وذلك بالاعتماد على نفي أو استفهام "لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي أو الاستفهام..."(9)[10]، وهذا الشرط استحساني عند سيبويه وليس واجبا، فيجوز عنده إعمال الوصف دون اعتماد، ولكنه جائز عنده على قبح، وذلك لتضمنه معنى الفعل. قال ابن مالك (10)[11]: "ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل ". وأما الأخفش والكوفيون فلا يشترطون في إعمال الوصف الاعتماد، فهو جائز دون اعتماد عندهم في السعة والاختيار.

هوامش البحث:

1- هندسة المستويات االلسانية من المصادر العربية: الدكتور مكي درار،ط2، 2014، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع الجزائر ص 20

2- دراسات في النحو العام ص 121

3- المرجع السابق ص 130

4- أسرار النحو ص111

5- شرح الألفية لابن الناظم ص 107

6 - شرح المفصل 1/ 96[11]

7- الإيضاح في شرح المفضل 195/1

8- شرح التسهيل، 1/ 299.وشرح الألفية لابن الناظم ص 107.

9- المرجع السابق 272/1

10- شرح الكافية 226/1

11- شرح التسهيل 273/1